Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (3) April (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حماية الحقوق الأساسية في العراق

أ.م.د أحمد فاضل حسين ، ديانا علي عبد الحسين

جامعة ديالى ، كلية القانون والعلوم السياسية، ديالى، العراق

The role of the High Commissioner for Human Rights in protecting basic .rights in Iraq

Assist. Prof. Dr. Ahmed Fadhel Hussein, Deana Ali Abd-AL-hussein
Deana2023@uodiyala.edu.iq

الملخص

تعد حماية حقوق الإنسان من إحدى القضايا المحورية في النظام الدولي، بما لها من دور حاسم في تحقيق العدالة والمساواة وحماية كرامة الإنسان. و لتعزيز هذه الأهداف، أنشأت الأمم المتحدة العديد من الآليات والمؤسسات التي تعنى بحماية و تعزيز حقوق الإنسان على المستويين الدولي والإقليمي. ومن أبرز هذه المؤسسات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.تأسست المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعمل كهيئة دولية تكرس جهودها لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، وردع الانتهاكات وتقديم الدعم للدول في الوفاء بالتزاماتها الدولية، وتوفير آليات للتعامل مع الشكاوى والانتهاكات. تتسم المفوضية بعدة خصائص أهمها الاستقلالية والحيادية بالإضافة إلى امتلاكها ولاية واسعة تشمل دعم المؤسسات الوطنية، وتقديم المساعدة الفنية ومتابعة تنفيذ المعاهدات الدولية.

الكلمات المفتاحية: المفوضية السامية، آليات المفوضية السامية، التحديات.

Abstract

The protection of human rights is one of the central issues in the international system, as it plays a crucia role in achieving justice, equality, and ensuring human dignity. To promote these goals, the United Nations has established many mechanisms and institutions concerned with protecting and promoting human rights at the international and regional levels, the most prominent of which is the Office of the High Commissioner for .Human RightsThe Office of the High Commissioner for Human Rights was established in 1993 by a resolution of the United Nations General Assembly. It operates as an international body dedicated to promoting universal respect for human rights, monitoring violations, providing support to states in fulfilling their international obligations, and providing mechanisms for dealing with complaints and violations. The office has several key characteristics, the most important of which are independence and impartiality, in addition to having a broad mandate that includes supporting national institutions, providing technical assistance, and following up on the implementation of international treatie.**Keyword** : High Commission, High Commission mechanism, challenges

المقدمة

تعد حماية الحقوق الأساسية والحريات خصوصاً بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ من أهم الأمور التي تعمل عليها المجتمعات الدولية والمحلية لتحقيقها لأنها تعتبر الحجر الأساس لبناء مجتمع متماسك يحقق العدالة والكرامة الإنسانية لأفرادها وبالتالي تقع مهمة حماية هذه الحقوق على عاتق الدولة ويتعاون معها الهيئات والمنظمات الدولية التي تكون مهتمة بحقوق الإنسان ومن هذه المنظمات هي المفوضية السامية التي تم إنشاء المكتب في العراق عام ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام كجزء من مهام الأمم المتحدة والتي تعمل على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المشورة القانونية والتوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان على الرغم من التحديات التي تواجهها أثناء القيام بواجباتها التي تتمثل بالقيود السياسية والأمنية وضعف البنية التحتية التي تحد من تحقيق نتائج أكثر فعالية.وجانب آخر من مهام المفوضية يتمثل في تعزيز القدرات المحلية من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية، وهذه البرامج تساهم في إعداد التقارير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتطوير آليات فعالة لحمايتها.

أولاً / إشكالية البحث:

إن حماية حقوق الإنسان في العراق أمر مهم، وقيام المفوضية بهذه المهمة في ظل التحديات التي تواجهها، وتتمثل الإشكالية في مدى قابلية المفوضية في معالجة الانتهاكات لفرض تحقيق أهدافها.

ثانياً / هدف البحث

: هو تحليل دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العراق في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتقييم آليات عملها ومدى فعاليتها في رصد الانتهاكات والتعامل معها.

ثالثاً / منهجية البحث

: تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للأطر القانونية والتنظيمية لعمل المفوضية داخل العراق.

رابعاً / هيكلية البحث

: لفرض الإحاطة بموضوع البحث، فقد تم تقسيم البحث إلى مطلبين، سنتناول في المطلب الأول جهود عمل المفوضية السامية في العراق وفي المطلب الثاني التعاون مع منظمات الدولية والمحلية.

المبحث الأول آليات عمل المفوضية لحماية الحقوق الأساسية في العراق

تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العراق بحماية الحقوق الأساسية عبر مجموعة من الآليات التي تهدف إلى مواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز احترام الحريات، ويبدأ عمل المفوضية برصد الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، تجرى عمليات ميدانية لتوثيق الجرائم والانتهاكات مثل التعذيب والاعتداءات على الأقليات، ويهدف هذا الرصد إلى ضمان توثيق الانتهاكات بدقة وشفافية مما يسهم في محاسبة المسؤولين عنها وتعزيز العدالة.تقوم المفوضية بدور استشاري هام حيث تقدم المشورة الفنية والقانونية للحكومة العراقية بهدف تعزيز سيادة القانون وتوافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال هذا الدور، وتساهم المفوضية في تعزيز الإصلاحات القضائية وضمان إنشاء مؤسسات وطنية فعالة قادرة على حماية الحقوق الأساسية، كما تعمل المفوضية على تمكين منظمات المجتمع المدني في العراق من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، مما يعزز قدرتها على المساهمة في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان وزيادة الوعي المجتمعي.في ظل التحديات الأمنية والسياسية تسعى المفوضية إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، هذا التعاون يهدف إلى ضمان استجابة شاملة ومتكاملة لمواجهة الأزمات الإنسانية وتقديم المساعدة للفئات المتضررة، من خلال هذه الآليات المتعددة تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان العمل على تعزيز وحماية الحقوق الأساسية في العراق، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها على الأرض.بناء على ذلك سوف نقوم بتقسيم المبحث إلى مطلبين سوف نتحدث في المطلب الأول عن جهود عمل المفوضية السامية في العراق، أما في المطلب الثاني: التعاون مع المنظمات المحلية والدولية.

المطلب الأول جهود عمل المفوضية السامية في العراق

تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة في العراق على تقديم الدعم الإنساني والحماية للأسر النازحة واللاجئين والمجتمعات المضيفة التي تأثرت بالأزمات المتتالية في البلاد تشمل جهودها توفير المأوى الملائم، وتوزيع المساعدات الأساسية مثل الغذاء والماء، بالإضافة إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية.كما تعمل المفوضية بالتعاون مع الحكومة العراقية والشركاء الدوليين على تعزيز حلول مستدامة، بما في ذلك إعادة التوطين الطوعي للنازحين ودعم العودة الآمنة والكريمة إلى مناطقهم الأصلية، أو دمجهم في المجتمعات المحلية، وتسعى المفوضية أيضاً إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال دعم سبل العيش وبناء القدرات المحلية مع التركيز على حماية الفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء والأطفال. بناء على ذلك سوف نقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين، سوف نتحدث في الفرع الأول عن رصد الانتهاكات وتوثيقها، أما في الفرع الثاني سوف نتحدث عن تقديم الدعم الفني وبناء القدرات.

الفرع الأول رصد وتوثيق الانتهاكات

يعتبر رصد الانتهاكات وتوثيقها جزءاً أساسياً من مهام المفوضية السامية للأمم المتحدة في العراق وتركز هذه الجهود على ضمان حماية حقوق الإنسان، ويمكن تفصيلها كما يلي: تعتبر عملية جمع المعلومات الميدانية ورصد الانتهاكات من المهام الأساسية التي تقوم بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العراق، تهدف هذه الجهود إلى توثيق الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك لضمان المساءلة وتعزيز العدالة، وتعمل المفوضية بالتنسيق مع الجهات المحلية والدولية على مراقبة الأوضاع الإنسانية عن كثب مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء

والأطفال والأقليات[١]تسعى إلى تقديم تقارير دقيقة وموثوقة تساهم في تعزيز السياسات العامة وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، مع الالتزام بالمعايير الدولية والشفافية في جميع مراحل عملها، فالتقرير الذي أعدته بعثة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لمساعدة العراق يعتمد على أنشطة رصد مباشرة، بالإضافة إلى ضحايا وشهداء عيان مدنيين يوثق التقرير "المشقة والمعاناة التي لا توصف" والتي فرضت على السكان المدنيين، من خلال نطاق واسع من القتل والجرح والتدمير والخسارة للممتلكات وأدوات سبل العيش"، وقد وردت حوادث محددة ومفصّلة من خلال معلومات قد تم فحصها والتحقّق منها[٢]وبحسب التقرير، فقد ارتكبت داعش والمجموعات المسلحة الموالية لها العديد من تلك الاعتداءات بطريقة منهجية متجاهلين تأثير ذلك على المدنيين، أو قاموا باستهداف المدنيين والبنية المدنية بطريقة منهجية تم استهدافهم للمدنيين والبنية المدنية عاقدين العزم على قتل وجرح أكبر عدد من المدنيين، ويضيف التقرير أنّ "الأهداف شملت الأسواق، المطاعم، المتاجر، المقاهي، الملاعب، المدارس، أماكن العبادة، والأماكن العامة الأخرى والتي يجتمع بها عدد كبير من المدنيين." ومن بين الانتهاكات المنهجية والفظيعة والتي ارتكبت بواسطة داعش التي وردت في التقرير: الاستهداف المتعمد والمباشر للمدنيين أثناء القيام بالعمليات العسكرية وتجاهل مبادئ التمييز والتناسب في سياق العمليات العسكرية، القتل بما فيه إعدام المدنيين وأفراد قوات الأمن العراقية المقبوض علهم، والأفراد المنتمين للحكومة العراقية[٣]

أ- خطف المدنيين بما في ذلك الرعايا الأجانب.

ب- القتل المستهدف للشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية.

ج- القتل، الإخطاف والجرائم الأخرى وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أفراد الأقليات العرقية، الدينية وغيرها.

د- القتل والعنف الجسدي ضد الأطفال، التجنيد القسري للأطفال، التدمير الوحشي للممتلكات المدنية، السرقة ونهب الممتلكات المدنية، استهداف وتدمير البنية المدنية (بما في ذلك المستشفيات والمدارس)، الاعتداءات على المنشآت المحمية (مثل السدود)، الاعتداءات على الأماكن ذات الأهمية الثقافية وأماكن العبادة.وقد عبر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق عن استيائه من جراء الخسائر الفادحة الناجمة عن الصراع على المدنيين العراقيين، "يلزم القانون الدولي كل من دولة العراق والمجموعات المسلحة على اتخاذ كامل الاحتياطات من أجل تخفيف آثار العنف على المدنيين، واحترام مبادئ التمييز والتناسب أثناء القيام بالعمليات العسكرية، واتخاذ التدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين من خلال السماح لهم بمغادرة الأماكن المتضررة من العنف في أمان وكرامة، و تأمينهم بسبل الحصول على المساعدات الإنسانية الأساسية في جميع الأوقات".يتعلق رصد أنشطة الحماية بتتبع التغيرات في وضع الحماية على مر الزمن، وتحديد الاتجاهات والوقائع المهمة المتعلقة بهذا المجال في حالات الطوارئ، يجب على المفوضية وشركائها أن يسارعوا إلى إنشاء آلية لرصد أنشطة الحماية في أقرب وقت ممكن، ويجب أن تشمل هذه الآلية جميع المخاوف المتعلقة بالحماية المرتبطة بالنزاعات المسلحة وأشار التقرير موضحاً أن "انتشار الفقر والركود الاقتصادي وشح الفرص والتداعيات البيئية والافتقار للخدمات الأساسية هي بمثابة انتهاكات "صامتة" لحقوق الإنسان حيث أنها تؤثر على العديد من شرائح السكان"[٤] "تعمل الأمم المتحدة بشكل كامل مع حكومة العراق، حكومة إقليم كردستان ومنظمات المجتمع المدني من أجل توفير المساعدات الإنسانية الأساسية لكل المدنيين النازحين أو الباقين في المناطق المتضررة من جرّاء العنف"، ويشير التقرير أيضاً إلى أن الأطفال قد تضرروا بشكل غير متناسب مع الصراع، "في كل المناطق المتأثرة بالصراع، تتزايد أعداد الضحايا في صفوف الأطفال من جراء الهجمات الممنهجة والعشوائية من قبل المجموعات المسلحة وقصف الحكومة على المناطق السكنية،" حسب ما جاء في التقرير، وقد وردتنا معلومات موثوقة تتعلق بتجنيد الأطفال".كما قال خبراء في مجال حقوق الإنسان اليوم إن عمليات الإعدام المنهجية التي تنفذها الحكومة العراقية ضد السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بناءً على اعترافات مشوبة بالتعذيب، وبموجب قانون غامض لمكافحة الإرهاب، ترقى إلى مستوى الحرمان التعسفي من الحياة بموجب القانون الدولي وقد ترقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية[٥]وقالت مفوّضة حقوق الإنسان السامية في الأمم المتحدة، أنها قلقة بشكل خاص بشأن حماية ورفاهية أفراد الفئات المستضعفة الذين لا يزالون في المناطق المتأثرة بالصراع وخصوصاً النساء، والأسر التي تعولها النساء، بالإضافة إلى الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين والأقليّات. وقالت المفوضة "نتلقى كل يوم تقارير لسلسلات مرعبة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في العراق ضد العراقيين العاديين من الأطفال والنساء والرجال، الذين حرموا من أمنهم وأرزاقهم وبيوتهم والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. "إن الإستهداف المتعمد والعشوائي للمدنيين، وقتل المدنيين، واستخدام المدنيين كدروع، وإعاقة حصول المدنيين على المساعدات الإنسانية قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، إن أطراف النزاع ملزومون بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات"[٦] . كما أكدت على ضرورة قيام حكومة العراق بإجراء التحقيقات في الانتهاكات الخطيرة ومحاسبة مرتكبيها، وكرر ملادينوف دعوته القيادة السياسية العراقية للتحرك بسرعة إلى الأمام في العملية السياسية.

الفرع الثاني تقديم الدعم الفني وبناء القدرات

إنّ توفير الحماية في النزاعات المسلّحة والالتزام بالقانون الإنساني الدولي يمتدان إلى ما بعد المرحلة الأولية للطوارئ الإنسانية، ونظراً إلى أنّ النزاعات الحديثة هي نزاعات ممتدّة بشكل متزايد من حيث طبيعتها فمن الضروري أن يتم الالتزام بشكل ثابت بمبادئ القانون الدولي الإنساني ما دامت الأعمال العدائية المسلحة مستمرة منذ بدايتها وحتى نهايتها بما في ذلك في الحالات التي تشهد وجود احتلال.تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية وعمليات بناء السلام والمساعدة على التصدي للعنف ضد المرأة وتعزيز قدرات المؤسسات العراقية المعنية والمنظمات غير الحكومية، فكان من مهامها الأساسية زيادة الوعي حول حقوق المرأة وأهمية مشاركتها في إعادة الإعمار وذلك انطلاقاً من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل ١٩٩٥ بكين وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و١٨٢٠ حول المرأة في حالة السلم والنزاع والتأكيد على مكافحة العنف ضد المرأة، فضلاً عن الإسهام في صياغة خطة التنمية الوطنية لا سيما في موضوع المساواة بين الجنسين والتركيز على النوع الاجتماعي[٧]إذ عملت الأمم المتحدة بالتعاون مع المؤسسات العراقية الرسمية وغير الرسمية في تشجيع المرأة على الإسهام في الحياة السياسية بصورة أكثر فعالية والمساعدة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ودعوة الحكومة العراقية بالالتزام في وضع ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، فضلاً عن العمل على مواجهة أحد أهم التحديات التي تعيشها المرأة العراقية في ظل الحرب على الإرهاب من خلال مساهمتها الفعالة في مجال السلم والأمن بما يتلاءم والقرار ١٣٢٥[٨]والذي أعلنت الحكومة العراقية الخطة الوطنية الخاصة به والتي تأخذ بالحسبان شواغل النساء والفتيات اللاتي يتأثرن جراء الصراع الحاصل مع تنظيم داعش، إذ يجري العمل على تطبيق مضامين هذا القرار بالتعاون بين الحكومة والأمم المتحدة لغرض توفير معالجة أفضل للحاجات الملحة للنساء والفتيات وتعزيز الحماية لهن ودعم مشاركتهن في الاليات السياسية على نحو أوسع[٩] . وخارج نطاق القانون الدولي الإنساني تشتمل حماية المدنيين على طيف أوسع يتجاوز حدود النزاعات المسلّحة، ويساهم القانون الدولي لحقوق الإنسان وسائر الأطر القانونية بمساهمات محورية في حماية المدنيين في مختلف الظروف بما في ذلك في أوقات السلم.ينبغي تطوير إجراءات التأهب المراعية لظروف النزاعات ووضع خطط الطوارئ وإجراء تحليلات الحماية كجزء من هذه الجهود، فضلاً عن المشاركة المجدية وتأسيس الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية، إنّ المشاركة الفاعلة مع الجهات الفاعلة في مجال السلام والتنمية أثناء الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة ما بعد الطوارئ تُعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الهدف الجامع المتمثل في بناء السلام[١٠]ففي مرحلة ما بعد الطوارئ تحدث العديد من حركات العودة، إلا أنّ اللاجئين والنازحين داخلياً قد لا يعودون دائماً بعد زوال جميع أسباب النزوح، وهذا الأمر قد يجعلُ عنصر توفير الحماية في النزاعات المسلّحة عنصراً ذي أهمية حتى أثناء حركات العودة. عملت الأمم المتحدة، في إطار جهودها لدعم العراق في قطاع التعليم، على إعادة بناء مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي، ومكافحة الأمية، وإعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي، كما سعت إلى تعزيز التعليم المهني وتقوية قدرات وزارتي التربية والتعليم العالي في مجالات التخطيط الاستراتيجي وتقييم جودة التعليم، تم تطبيق نظام إدارة المعلومات التربوية، بالإضافة إلى إنشاء شبكة لتدريب المعلمين وتوفير زمالات دراسية للأساتذة[١١]ساهمت البعثة، بالتعاون مع مكتب اليونسكو في بغداد، في تطوير قطاع الثقافة بهدف حماية وترميم المواقع التراثية المتضررة، بالإضافة إلى المساعدة في استعادة القطع الأثرية المسروقة، كما شاركت في إعادة ترميم بعض المواقع الأثرية والدينية التي تعرضت للتخريب، مثل مرقد الأمامين العسكريين في سامراء، ووضع خطط لحماية قلعة أربيل، والعمل على ترميم المتحف الوطني العراقي ومتحف السليمانية[١٢]فيما يتعلق بالمجال الصحي، يرتبط دور الأمم المتحدة بشكل وثيق بمنظمة الصحة العالمية، وقد بدأت هذه المنظمة عملها في العراق منذ عام ١٩٦٠، حيث قدمت مجموعة متنوعة من البرامج الهادفة إلى تعزيز وتنشيط واستدامة النظام الصحي العراقي. تركز هذه الجهود على توفير الرعاية الصحية الأولية،وصياغة السياسات الصحية، وتقديم الدعم الفني في مجالات متعددة، خاصة في صحة الأم والطفل، والصحة المدرسية، والتغذية، بالإضافة إلى الصحة العقلية والإعاقة، كما تسعى المنظمة إلى تعزيز اللوائح الصحية الدولية لعام ٢٠٠٥ وتطبيق التكنولوجيات الصحية الأساسية من خلال الإدارة والاستخدام الآمن للمعدات الطبية الحيوية والصحية البيئية[١٣] .

المطلب الثاني التعاون مع المنظمات المحلية والدولية

تلعب المفوضية السامية لحقوق الإنسان دوراً محورياً في التعاون مع المنظمات المحلية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان في العراق، وهذا التعاون يقوم على تبادل الخبرات والموارد لضمان استجابة فعّالة للتحديات الحقوقية التي تواجه البلاد مع المنظمات المحلية، تعمل المفوضية على تمكين المجتمع المدني من خلال دعم قدراته في رصد الانتهاكات وتنفيذ برامج توعية تستهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين جميع فئات المجتمع، أما على المستوى الدولي فتنسق المفوضية جهودها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لضمان تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات

القانونية للفئات الأكثر ضعفاً، مثل النازحين واللاجئين[١٤] . بناءً على ذلك تم تقسيم المطلب إلى فرعين، سوف نتحدث في الفرع الأول عن الشراكات مع المجتمع المدني، أما في الفرع الثاني سوف نتحدث عن التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

الفرع الأول الشراكات مع المجتمع المدني

تمثل الشراكة بين مفوضية حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني أحد الأعمدة الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان في العراق، حيث تُدرك المفوضية أهمية المجتمع المدني كوسيط قوي وفعال في الوصول إلى الفئات المتضررة، رصد الانتهاكات، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، فيما يلي شرح تفصيلي لدور المفوضية في هذا المجال:

١. **دعم منظمات المجتمع المدني**في سياق التعاون مع الأمم المتحدة ودورها في دعم المجتمع المدني، توصل فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة العراقية في عام ٢٠١٠ إلى اتفاق بشأن أول إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في العراق. يلتزم هذا الإطار الأمم المتحدة بتنفيذ برنامج عمل بالتعاون مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومجتمع المانحين الدوليين. ويتضمن الإطار خمسة أولويات رئيسية: الحكم وحقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي الشامل (بما في ذلك تطوير القطاع الخاص)، وتوفير الخدمات الأساسية، وحماية البيئة، وتعزيز قدرات المرأة والطفل والشباب العراقي[١٥]حيث تلعب مفوضية حقوق الإنسان في العراق دوراً محورياً في دعم منظمات المجتمع المدني من خلال تعزيز قدراتها وبناء شراكات استراتيجية تسهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تعمل المفوضية على توفير الدعم الفني والتدريبي لهذه المنظمات، مما يساهم في تمكينها من أداء دورها بفعالية في مراقبة الانتهاكات ونشر الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان.كما تسعى المفوضية إلى تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان تحقيق الأهداف المشتركة في مجال العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق الأساسية، بالإضافة إلى ذلك ،يجره المفوضية منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يعزز من دورها كمساهم رئيسي في بناء مجتمع عادل يحترم كرامة الإنسان. وتساهم بشكل كبير في تعزيز نشاط منظمات المجتمع المدني من خلال توفير التمويل والدعم اللوجستي الضروري لتنفيذ مشاريعها وبرامجها، ويتجلى هذا الدور في تقديم المساعدات المالية التي تساعد هذه المنظمات على تحقيق أهدافها في مجالات مثل تعزيز حقوق الإنسان، وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، وزيادة الوعي المجتمعي حول القضايا الحقوقية[١٦]بالإضافة إلى ذلك تقدم المفوضية دعماً لوجستياً يتمثل في توفير التدريب وبناء القدرات للعاملين في منظمات المجتمع المدني، وتيسير التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز التعاون المشترك، وإن هذه الجهود تسهم في خلق بيئة عمل مستدامة وفعالة لمنظمات المجتمع المدني، مما يعزز من قدرتها على إحداث تأثير إيجابي في المجتمع العراقي وتحقيق التنمية الشاملة.

٢. **توسيع نطاق التوعية والتثقيف**تساهم مفوضية حقوق الإنسان في العراق في تعزيز التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان من خلال بناء شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني، وتسعى المفوضية إلى توسيع نطاق المعرفة المجتمعية حول الحقوق الأساسية والواجبات من خلال تنظيم ورش عمل، ندوات، وحملات توعوية تستهدف مختلف الفئات المجتمعية كالأطفال والمراهقون حيث يظهرون إبداء رؤية وحلول فريدة وذات قيمة للمشاكل التي تواجههم وتواجه مجتمعاتهم المحلية[١٧] . كما تعمل على تمكين منظمات المجتمع المدني عبر تقديم الدعم الفني والاستشاري لتعزيز قدرتها على نشر ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد، وهذه الشراكة تسهم في بناء جسور التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، مما يضمن وصول الرسائل التوعوية إلى أوسع شريحة ممكنة من المجتمع، ويعزز من قدرة الأفراد على المطالبة بحقوقهم والمشاركة الفاعلة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.وتسعى المفوضية إلى نشر الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان بين الطلاب والمعلمين، مما يسهم في ترسيخ ثقافة احترام الحقوق والحريات الأساسية، ومن خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني، يتم تطوير برامج تدريبية وورش عمل موجهة للكوادر التعليمية، بالإضافة إلى إعداد مناهج تعليمية تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، وهذه الجهود المشتركة تهدف إلى تمكين الأجيال القادمة من فهم حقوقهم وواجباتهم، وتعزيز قيم التسامح والمساواة في المجتمع العراقي، كما تعمل المفوضية على مراقبة تطبيق هذه البرامج لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، مع التأكيد على أهمية الاستدامة في هذه المبادرات لضمان تأثيرها الإيجابي على المدى الطويل[١٨] .

٣- **تقديم الدعم القانوني والاجتماعي**تسعى المفوضية إلى بناء شراكات استراتيجية مع هذه المنظمات بهدف تعزيز الوعي بالحقوق الأساسية وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، ويتمثل دور المفوضية في تقديم المشورة القانونية، دعم الضحايا، وتوفير برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني، كما تعمل على تنسيق الجهود المشتركة لتوثيق الانتهاكات إعداد التقارير، والمساهمة في صياغة السياسات الوطنية التي تضمن حماية الحقوق من خلال هذه الشراكات تسعى المفوضية إلى خلق بيئة تُعزز من سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة [١٩]ومن مهامها أيضاً تعزيز بناء الثقة بين الجهات الفاعلة المختلفة من

خلال تبني نهج الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وسعيها إلى تعزيز التعاون مع هذه المنظمات بوصفها شريكاً رئيسياً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك عبر إطلاق مبادرات مشتركة وتنظيم ورش عمل وحملات توعوية تستهدف مختلف فئات المجتمع.كما تعمل المفوضية على تفعيل قنوات الحوار المستمر مع منظمات المجتمع المدني لضمان تبادل المعلومات والخبرات، مما يسهم في تحسين آليات الرصد والتوثيق والانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، علاوة على ذلك تساهم هذه الشراكات في تعزيز الشفافية والمساءلة مما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الوطنية، ويعزز دور المجتمع المدني كركيزة أساسية لدعم الديمقراطية وسيادة القانون، وتُساعد المفوضية منظمات المجتمع المدني العراقية في إيصال صوتها إلى المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، مما يضمن عرض قضايا حقوق الإنسان على المستوى العالمي. حيث تساهم في تعزيز قدرات الجهات المحلية للتعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك دعم المجتمع المدني في هذا السياق[٢٠]تقوم المفوضية بتوفير منصات للحوار والتشاور مما يتيح للمنظمات فرصة التعبير عن آرائها والمساهمة في صياغة السياسات العامة، وهذا الدور يعكس التزام المفوضية بتعزيز الشراكة المجتمعية وبناء مجتمع مدني قوي قادر على التأثير الإيجابي في مختلف القضايا الحقوقية.نستنتج من ذلك أن تلعب مفوضية حقوق الإنسان في العراق دوراً حيوياً في بناء وتعزيز شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني مما يسهم في تحقيق أهداف حقوق الإنسان على المستوى الوطني من خلال هذه الشراكات، يمكن تحقيق التغيير الإيجابي الذي يضمن حماية حقوق الأفراد وتعزيز قيم العدالة والمساواة في العراق.

الفرع الثاني التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى

تعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العراق ضمن منظومة الأمم المتحدة الشاملة، ما يتطلب التنسيق الوثيق مع بقية منظمات الأمم المتحدة لتحقيق أهداف مشتركة في تعزيز حقوق الإنسان وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، هذا التنسيق يعزز التكامل بين الجهود ويضمن استخدام الموارد بفعالية أكبر، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يواجهها العراق ومن أهدافها ضمان إدماج معايير حقوق الإنسان في خطط التنمية الوطنية، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المرتبطة بحقوق الإنسان مثل القضاء على الفقر، المساواة بين الجنسين، والسلام والعدل، وتوفير حماية شاملة للفئات المتضررة من النزاعات بما في ذلك النازحين، اللاجئين، والأقليات، ومن أبرز منظمات الأمم المتحدة التي يتم التنسيق معها ودورها:

١. **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)**يستضيف العراق أكثر من ٣٠٠ ألف لاجئ وطالب لجوء، حوالي ٩٠٪ منهم من الجمهورية العربية السورية، وهناك أكثر من مليون عراقي نازح داخلياً، وتركز المفوضية على تعزيز القدرات الوطنية لإدماج اللاجئين في الخدمات الاجتماعية والحماية، وتعزيز فرصهم الاقتصادية، بالنسبة للنازحين داخلياً، تدعم المفوضية حصولهم على الوثائق المدنية وتدعم السلطات العراقية لإيجاد حلول للنازحين داخلياً في المخيمات[٢١]تحسن الوضع العام في العراق بشكل ملحوظ منذ انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد داعش في عام ٢٠١٧، ومع ذلك لا يزال الوضع الأمني متقلباً والوضع الاقتصادي هشاً. حيث تستضيف البلاد بسخاء حوالي ٣٠٠٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من السوريين الأكراد (أكثر من ٢٧٠.٠٠٠)، يعيش أغلبهم في إقليم كردستان العراق، ولدى اللاجئين احتمالات محدودة للعودة في المستقبل القريب، خاصة في ظل تدهور الوضع الأمني والإنساني في شمال شرق سوريا حيث ينحدر معظمهم.وفي استطلاع نوايا العودة لعام ٢٠٢٣ الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أشار ٩٤٪ من اللاجئين السوريين في العراق إلى أنهم لا ينوون العودة، وعند سؤالهم عن أسبابهم، أشار الغالبية إلى مخاوف بشأن الافتقار إلى السلامة والأمن، ونقص فرص كسب العيش في سوريا وشملت المخاوف المهمة الأخرى عدم كفاية الخدمات الأساسية، ونقص السكن المناسب[٢٢]كما يوجد في العراق أكثر من مليون نازح داخلي، يعيش منهم نحو ١٦٠ ألف شخص في ٢٣ مخيماً للنازحين في إقليم كردستان العراق، ويشكو النازحون من انعدام الأمن، ومحدودية الوصول إلى الخدمات العامة، مثل التعليم أو الصحة أو حتى المياه والكهرباء، ونقص فرص كسب العيش والموارد المالية، إلى جانب المساكن المتضررة في مناطقهم الأصلية، وبالنسبة لبعضهم يُنظر إلى الانتماء إلى الجماعات المتطرفة على أنه العوائق الرئيسية أمام العودة، وترجع الاحتياجات المتبقية للسكان النازحين قسراً في العراق إلى حد كبير إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ونفص حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون وليس بعد الآن بسبب وضعهم النزوح والتي يتم معالجتها بشكل أكثر فعالية من خلال نهج التنمية المستدامة، المفوضية أشارت إلى أنها تتبنى استراتيجية للفترة٢٠٢٩-٢٠٢٥ تهدف إلى تحقيق توازن بين المساعدات الإنسانية والتنمية المستدامة. التركيز ينصب على تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وضمان حماية عالية الجودة للاجئين والنازحين، مع العمل على تعزيز الفرص الاقتصادية والحلول الدائمة لهذه الفئات[٢٣] .وفي ضوء ذلك انتقلت المفوضية وشركاؤها في عام ٢٠٢٣ من الاستجابة الإنسانية إلى نهج يركز على التنمية، ويستلزم هذا تعزيز الملكية الوطنية وقدرة مقدمي الخدمات العامة

على تقديم الحماية والخدمات الأخرى، والدعوة إلى زيادة فرص وصول اللاجئين والنازحين داخلياً إلى الخدمات العامة، وتعزيز إدماج اللاجئين في برامج الحماية الاجتماعية وتحسين فرص وصول اللاجئين إلى أسواق العمل وفرص كسب العيش.خلاصة ذلك كان الهدف من هذا التعاون بين المنظمتين، التعاون في حماية اللاجئين والنازحين داخلياً، وضمان عودتهم الطوعية بأمان وكرامة، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على اللاجئين والنازحين، والتنسيق لتقديم المساعدة القانونية وخدمات الحماية للأفراد المتضررين.

٢- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)يؤدي مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى العراق جميع الأنشطة بطريقة نزيهة بهدف مساعدة حكومة العراق في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكلف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بولاية القيام بجملة أمور من بينها "تعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق[٢٤]وجدد مجلس الأمن الولاية سنوياً بناء على طلب حكومة العراق، وتدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وذلك بالمساعدة في تنفيذ الأنشطة وتقديم الإرشادات ومشورة الخبراء بشأن مسائل محددة متعلقة بحقوق الإنسان، وعمل مع الحكومة والمجتمع المدني لدعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع العراقيين دون تمييز ويتعاون مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على نحو وثيق، في قيامه بذلك، مع الصناديق والوكالات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف[٢٥]ويركز مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عمله، بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني، على حماية المدنيين من آثار النزاع المسلح والعنف، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق العراقيين المحتجزين أو الذين تجري محاكمتهم أمام المحاكم، وحقوق النساء والأطفال، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، والحق في حرية التعبير، ودعم مكتب حقوق الإنسان، مع شركاء الأمم المتحدة، إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق، ووضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان لتنفيذ التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠، بما في ذلك في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والسكن والعمل وتتضمن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب حقوق الإنسان: رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها، والدعوة مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى ذات المسؤولية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتدريب الموظفين الحكوميين وقوات الأمن والموظفين القضائيين، والتثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان، وتدريب أعضاء المجتمع المدني على سبل ووسائل القيام بالدعوة والرصد وتقديم التقارير في مجال حقوق الإنسان ويقوم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أيضاً، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة والمجتمع المدني في تفاعلهما مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. ومكتب حقوق الإنسان، بالإضافة إلى وجوده في بغداد، لديه موظفون يعملون من البصرة وأربيل وكركوك، وله وجود صغير في الموصل.على الرغم من أن فريق الأمم المتحدة قد حقق تقدماً كبيراً في تقديم المساعدة والمشورة للعراق، إلا أنه لا يزال يشعر بقلق خاص بشأن قدرة الشعب العراقي على العيش بشكل طبيعي، بالإضافة إلى جميع جوانب سلامتهم[٢٦]

٣- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) استراتيجية التعليم والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وكان موقف الحكومة العراقية متعاون وإيجابي من خلال موافقتها وتعاونها مع البعثة الأممية.نتيجة لذلك، أكمل أكثر من ١٠,٨٠٠ شخص، سواء كانوا أميين أو شبه أميين، تعليمهم الأساسي بعد تلقيهم دروساً في محو الأمية وبناء السلام. كما يقوم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بدعم وضع وتنفيذ استراتيجية تعليمية على المستوى الوطني، وقد بدأ أيضاً في تطبيق نموذج المدرسة الصديقة للطفل في مئات المدارس في العراق[٢٧] .نستنتج أن التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى يمثل محورًا أساسيًا لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العراق، من خلال هذا التنسيق يمكن تحقيق تكامل الجهود وتعزيز حماية حقوق الإنسان بشكل أكثر شمولية وفعالية، التعاون الوثيق بين المفوضية والمنظمات الاخرى يعزز قدرة العراق على مواجهة التحديات الحقوقية ويضع أسساً لتحقيق التنمية والسلام المستدامين

الخاتمة

توصل البحث الى

أولاً: الاستنتاجات:

١. قامت منظمة الأمم المتحدة من خلال آلياتها المختلفة ومنها مكتب المفوضية السامية بمجهودات من أجل النهوض بالحقوق والحريات المكرسة في الاعلانات والاتفاقيات التي أبرمت في إطارها وعلى رأسها العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢. إن المفوضية بحاجة إلى مزيد من الاستقلالية الإدارية والمالية لتتمكن من أداء دورها بكفاءة. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المفوضية في مجال رصد الانتهاكات وتقديم التوصيات، إلا أن هناك فجوة بين التشريعات التي تحمي حقوق الإنسان والتطبيق الفعلي لتلك القوانين على أرض الواقع، كما أن نقص الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان يشكل تحدياً إضافياً، حيث أن فئات واسعة من المجتمع لا تدرك تمامًا حقوقها أو الآليات المتاحة لحمايتها.

٣. إن البيئة السياسية في العراق والتي تتسم بالانقسام والتوترات الطائفية، تؤثر سلباً على قدرة المفوضية على تحقيق أهدافها وهذا يتطلب تضافر الجهود بين جميع الأطراف المعنية لضمان أن تكون المفوضية قادرة على العمل في بيئة محايدة ومستقلة، وعليه فإن الدراسة تشير إلى أن الحلول تكمن في إصلاحات قانونية وإدارية تهدف إلى تعزيز فاعلية المفوضية وتوسيع نطاق تأثيرها.

٤. تلعب مفوضية حقوق الإنسان في العراق دوراً حيوياً في بناء وتعزيز شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني مما يسهم في تحقيق أهداف حقوق الإنسان على المستوى الوطني من خلال هذه الشراكات، يمكن تحقيق التغيير الإيجابي الذي يضمن حماية حقوق الأفراد وتعزيز قيم العدالة والمساواة في العراق.

٥. تظل المفوضية السامية لحقوق الإنسان فاعلاً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان في العراق، لكن تحقيق استدامة هذه الجهود يتطلب تنسيقاً أكبر، موارد إضافية، وتبني استراتيجيات طويلة الأمد لمواجهة التحديات المستمرة.

ثانياً: التوصيات

١. يجب تعزيز ضمانات قانونية تمنع أي محاولات للتأثير على عمل المفوضية، سواء من خلال تعيين أعضائها أو التدخل في قراراتها، ولتحقيق ذلك يمكن الاستفادة من تجارب دولية ناجحة، حيث تُمنح هيئات حقوق الإنسان استقلالًا كاملاً يتيح لها العمل بحرية دون خوف من التدخلات السياسية.

٢. يجب أن تتمتع المفوضية بميزانية مستقلة، تُخصص لها من خلال آليات شفافة تضمن عدم خضوعها لأي ضغوط مالية قد تؤثر على أدائها، وهذا يتطلب وضع تشريعات واضحة تحمي استقلالية تمويلها، وتتيح لها إمكانية الحصول على دعم مالي من مصادر متعددة، سواء من الدولة أو منظمات دولية متخصصة في حقوق الإنسان.

٣. تعزيز التعاون الدولي من خلال الاستفادة من الدعم التقني والخبرات الدولية لتحسين أداء المفوضية.

٤. زيادة الوعي المجتمعي عبر تكثيف الحملات التوعوية حول حقوق الإنسان وآليات الحماية القانونية.

٥. تطوير التشريعات لمواءمة القوانين العراقية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وضمان تطبيقها الفعلي.

المصادر

أولا: الكتب

١- نشوات داق الموسوي، دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حماية الحقوق الأساسية، مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعية، العدد (٢٢)، النجف، العراق، ٢٠٢٤، ص٦٨٤.

٢- الأمم المتحدة، تقرير للأمم المتحدة يوثق سلسلة انتهاكات لحقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة والجرائم المحتملة ضد الإنسانية، تقرير منشور بتاريخ ١٨-٧-٢٠١٤، على الرابط التالي https://www.ohchr.org/ar/press-releases/٢٠١٤/٠٧/un-repordocuments- litany- human-rights-violations-iraq-including-possible، تاريخ الزيارة ١٢-١٢-٢٠٢٤.

٣- الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة: أوضاع حقوق الإنسان في العراق لا تزال هشة، تقرير منشور على الرابط التالي، https://www.ohchr.org/ar/press-releases/٢٠١١/٠٨/human-rights-situation-iraq remains-fragile-un-report

الأمم المتحدة، نطاق واستمرار حملات الإعدام التعسفي في العراق قد تشكل جريمة ضد الإنسانية: المقررون الخاصون، تقرير منشور على الرابط التالي بتاريخ٢٧-٦-٢٠٢٤-- https://www.ohchr.org/ar/press releases/٢٠٢٤/٠٦/scale-and-cycle-iraqs-arbitrary-executions-may-be-crime- against-humanity. ، تاريخ الزيارة ١٥-١٢-٢٠٢٤.

٤- دور بعثة اليونامي في تعزيز ثقافة حقوق المرأة وتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، رسالة البعثة، العدد الرابع،٢٠١٦، ص٣٤.

٥- بعثة اليونامي ومبادرة النوع الاجتماعي، مجلة من أجل العراق، المركز الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق،٢٠١٣، ص٥٠.
٦- لقاء مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بان كوبيتش، مجنة من أجل العراق، ٢٠١٥، ص١٦.
٧- الأمم المتحدة، الحماية في النزاعات المسلحة، تقرير منشور بتاريخ ٢٦-١-٢٠٢٤ على الرابط التالي -https://emergency-unhcr- u org.translate.goog/ar/ =ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc الزيارة ٣٠-١٢-٢٠٢٤.
٨- الأمم المتحدة ودعم قطاع التعليم في العراق، مجلة من أجل العراق، المركز الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ٢٠١٥، ص٣٢.
٩- قطاع الطفل والمرأة ودور بعثة الأمم المتحدة، مجلة من أجل العراق، المركز الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ٢٠١٥، ص٣٢.
١٠- بعثة اليونامي والمساعدة في تطبيق التكنولوجيا الصحية في المؤسسات الصحية العراقية، مجلة من أجل العراق، المركز الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ٢٠١٣، ص٥٣.
١١- الأمم المتحدة، الحماية المجتمعية، تقرير منشور بتاريخ ٢٩-١-٢٠٢٤، على الرابط التلي -https://emergency-unhcr- c __ org.translate.goog/ar/، تاريخ الزيارة ٣٠-١٢-٢٠٢٤.
١٢- جميل عودة، دور وكالات الامم المتحدة في تنمية المنظمات غير الحكومية في العراق، مقال منشور على الرابط التالي، https://annabaa.org/nbanews/٢٠١٤/٠٢/٠٠١.htm، تاريخ الزيارة، ٣٠-١٢-٢٠٢٤.
١٣- الأمم المتحدة، العمر والنوع الاجتماعي والتنوع، تقرير منشور بتاريخ ٢٩-١-٢٠٢٤، على الرابط التالي/-https://emergency-unhcr- org.translate.goog/ar، تاريخ الزيارة ٣٠-١٢-٢٠٢٤.
١٤- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجلين - العراق، تقرير منشور بتاريخ ٧-٤-٢٠٢٤، على الرابط التالي٢٠٢٤- https://reliefweb.int/report/iraq/unhcr-iraq-factsheet-january، تاريخ الزيارة ٢-١-٢٠٢٥
١٥- الأمم المتحدة: العراق يستضيف أكثر من ٣٣٤ ألف لاجئ ومليون نازح داخلي، مقال منشور بتاريخ ٥-١-٢٠٢٥ على الرابط التالي https://shiawaves.com/arabic/news/، تاريخ الزيارة ٦-١-٢٠٢٥.
١٦- [١] وثيقة الأمم المتحدة /S/RES قرار رقم ١٥٤٦ لعام (٢٠٠٤).
١٧- الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق، تقرير منشور على الرابط التالي https://www.ohchr.org/ar/countries/irag/our-presence، تاريخ الزيارة ٦-١-٢٠٢٥.
١٨- محمد العيساوي، منظمة الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٤٦.
١٩- زيبار ماهر الزيباري، دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان الحرب الأمريكية على العراق انموذجاً، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في الجامعة الإسلامية، كلية القانون، بيروت

هوامش البحث

[١] نشوات داق الموسوي، دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حماية الحقوق الأساسية، مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعية، العدد (٢٢)، النجف، العراق، ٢٠٢٤، ص٦٨٤.

[٢] الأمم المتحدة، تقرير للأمم المتحدة يوثق سلسلة انتهاكات لحقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة والجرائم المحتملة ضد الإنسانية، تقرير منشور بتاريخ ١٨-٧-٢٠١٤، على الرابط التالي
https://www.ohchr.org/ar/press-releases/٢٠١٤/٠٧/un-report-documents- litany- human-rights-violations-iraq-including-possible، تاريخ الزيارة ١٢-١٢-٢٠٢٤.

[٣] المرجع الالكتروني نفسه.

[٤] الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة: أوضاع حقوق الإنسان في العراق لا تزال هشة، تقرير منشور على الرابط التالي،
-https://www.ohchr.org/ar/press-releases/٢٠١١/٠٨/human-rights-situation-iraq remains-fragile-un-report

تاريخ الزيارة ١٣-١٢-٢٠٢٤.

(٥) الأمم المتحدة، نطاق واستمرار حملات الإعدام التعسفي في العراق قد تشكل جريمة ضد الإنسانية: المقررون الخاصون، تقرير منشور على الرابط التالي بتاريخ٢٧-٦-٢٠٢٤-

https://www.ohchr.org/ar/press releases/٢٠٢٤/٠٦/scale-and-cycle-iraqs-arbitrary-executions-may-be-crime- against-humanity.، تاريخ الزيارة ١٥-١٢-٢٠٢٤.

(٦) المرجع الالكتروني نفسه.

(٧) دور بعثة اليونامي في تعزيز ثقافة حقوق المرأة وتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، رسالة البعثة، العدد الرابع،٢٠١٦، ص٣٤.

(٨) بعثة اليونامي ومبادرة النوع الاجتماعي، مجلة من أجل العراق، المركز الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق،٢٠١٣، ص٥٠.

(٩) لقاء مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بان كوبيتش، مجنة من أجل العراق، ٢٠١٥، ص١٦.

(١٠) تقرير منشور بتاريخ ٢٦-١-٢٠٢٤ على الرابط التالي https://emergency-unhcr-org.translate.goog/ar/?_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc الزيارة ٣٠-١٢-٢٠٢٤.

(١١) الأمم المتحدة ودعم قطاع التعليم في العراق، مجلة من أجل العراق، المركز الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ٢٠١٥، ص٣٢.

(١٢) قطاع الطفل والمرأة ودور بعثة الأمم المتحدة، مجلة من أجل العراق، المركز الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ٢٠١٥، ص٣٢.

(١٣) بعثة اليونامي والمساعدة في تطبيق التكنولوجيا الصحية في المؤسسات الصحية العراقية، مجلة من أجل العراق، المركز الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ٢٠١٣، ص٥٣.

(١٤) الأمم المتحدة، الحماية المجتمعية، تقرير منشور بتاريخ ٢٩-١-٢٠٢٤، على الرابط التالي https://emergency-unhcr-org.translate.goog/ar/__c، تاريخ الزيارة ٣٠-١٢-٢٠٢٤.

(١٥) جميل عودة، دور وكالات الامم المتحدة في تنمية المنظمات غير الحكومية في العراق، مقال منشور على الرابط التالي، https://annabaa.org/nbanews/٢٠١٤/٠٢/٠٠١.htm، تاريخ الزيارة، ٣٠-١٢-٢٠٢٤.

(١٦) الأمم المتحدة، الحماية المجتمعية، المرجع الالكتروني السابق.

(١٧) الأمم المتحدة، العمر والنوع الاجتماعي والتنوع، تقرير منشور بتاريخ ٢٩-١-٢٠٢٤، على الرابط التالي https://emergency-unhcr-org.translate.goog/ar/، تاريخ الزيارة ٣٠-١٢-٢٠٢٤.

(١٨) الأمم المتحدة، العمر والنوع الاجتماعي والتنوع، المصدر الالكتروني السابق.

(١٩) الأمم المتحدة، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص٢٣.

(٢٠) الأمم المتحدة، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، مصدر سابق،ص٢٥.

(٢١) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – العراق، تقرير منشور بتاريخ ٧-٤-٢٠٢٤، على الرابط التالي https://reliefweb.int/report/iraq/unhcr-iraq-factsheet-january-٢٠٢٤، تاريخ الزيارة ٢-١-٢٠٢٥

(٢٢) المصدر السابق نفسه.

(٢٣) الأمم المتحدة: العراق يستضيف أكثر من ٣٣٤ ألف لاجئ ومليون نازح داخلي، مقال منشور بتاريخ ٥-١-٢٠٢٥ على الرابط التالي https://shiawaves.com/arabic/news/، تاريخ الزيارة ٦-١-٢٠٢٥.

(٢٤) وثيقة الأمم المتحدة S/RES/ قرار رقم ١٥٤٦ لعام (٢٠٠٤).

(٢٥) الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق، تقرير منشور على الرابط التالي https://www.ohchr.org/ar/countries/irag/our-presence، تاريخ الزيارة ٦-١-٢٠٢٥.

(٢٦) محمد العيساوي، منظمة الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٤٦.

(٢٧) زيبار ماهر الزيباري، دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان الحرب الأمريكية على العراق انموذجاً، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في الجامعة الإسلامية، كلية القانون، بيروت، ٢٠٢٢، ص١١٤.